

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٤٦

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٥

الرئيسة: السيدة فيرونیکا بارد (السويد)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-13850(A)



* 1 8 1 3 8 5 0 *

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): افتتح الجلسة العامة ١٤٤٦ لمؤتمر نزع السلاح.

الزملاء الموقرون، سيداتي وسادتي، سنواصل بعد ظهر اليوم الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح الذي بدأ هذا الصباح. ومن دواعي سروري الكبير أن أرحب بضيفنا الموقر جداً، السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وبعد ذلك بسعادة السيد إغناسيو كاسيس، رئيس الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا.

واسمحوا لي أولاً أن أبلغكم بمسألة نمت إلى علمنا وهي أن الموظفين سيتوقفون عن العمل اليوم من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٧/٠٠. ومع ذلك، فإني اقترح، نظراً لأنه شرف عظيم أن يكون معنا اليوم الأمين العام غوتيريش وفي ضوء وجوده، أن نواصل الجلسة العامة بما تيسر من ترجمة شفوية، وذلك لإتاحة الفرصة للأمين العام لإلقاء بيانه. فإذا لم أسمع خلاف ذلك، فإننا سنمضي قدماً وسأعطي الكلمة الآن للأمين العام.

السيد غوتيريش (الأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون، سيداتي وسادتي، يجب أن اعتذر لأنني سأتصرف بأقل ما يمكن من اللياقة حيث سأضطر للمغادرة فور انتهائي من إلقاء كلمتي. والسبب في ذلك هو أنه يلزمي حتماً أن أكون في نيويورك الليلة. وآخر طائرة تغادر أوروبا إلى نيويورك هي طائرة ستقلع من لندن وقد رُتبت كل شيء لمغادرة جنيف الساعة الخامسة، ولكن الخطوط الجوية البريطانية ألغت الرحلة ومن ثم فإن عليّ أن أسافر في رحلة تقلع في موعد أقرب من ذلك. وهذا يضطري إلى مغادرة القاعة بعد أن أتحدث مباشرة، ومن ثم فإنني آسف أسفاً شديداً. إنها إساءة بالغة للأدب، ولكني بريء، فالغلطة هي غلطة الخطوط الجوية البريطانية، لا غلطي.

أصحاب السعادة، إنه لشرف عظيم لي أن أكون هنا. وأشكركم على عملكم لا سيما على ما بذلتموه من جهود مضيئة، بما في ذلك هذا العام، لإيجاد سبل لكسر الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح. وإني أرحب بالقرار الذي اتخذتموه قبل ١٠ أيام والقاضي بالمضي قدماً في عملكم الموضوعي. وينتظركم الآن أصعب جزء من المهمة، وهو ترجمة ذلك إلى استئناف للمفاوضات.

إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة يمثلان أولويتين تتصدران أولوياتي، وهما محوران لنظام الأمن الدولي المتفق عليه في ميثاق الأمم المتحدة. فأخطار الأسلحة النووية واضحة تماماً. وهي تشكل خطراً كارثياً على الحياة البشرية وعلى البيئة.

وثمة قلق كبير له ما يبرره في جميع أنحاء العالم بشأن خطر الحرب النووية. وفي شرق آسيا، يواجه ملايين من البشر هذا الخطر مباشرةً يومياً. وإني أثني على صبرهم وقدرتهم على الصمود، اللذين لمستهما بشكل مباشر أثناء زيارتي لجمهورية كوريا في وقت سابق من هذا الشهر.

وقد شاهدنا بعض التطورات الإيجابية خلال الأسابيع الأخيرة. وإني أرحب بالمبادرات الشجاعة التي اتخذتها جمهورية كوريا أثناء الألعاب الأولمبية. ولكن هذا لا يكفي. فنحن بحاجة إلى تحسينات دائمة، تستند إلى الهدف المحوري المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإحلال سلام مستدام في المنطقة.

وأرحب أيضاً بانتهاء الولايات المتحدة والاتحاد الروسي من عمليات تخفيض الأسلحة بموجب معاهدة ستارت الجديدة. ونحن بحاجة إلى المزيد من تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة كأساس سليم للسلام العالمي. ويمثل مؤتمر نزع السلاح منتدى عالمياً حيوياً لإحراز تقدم.

(تكلم بالفرنسية)

الزملاء الموقرون، إن الإجراءات المتخذة في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة قد حققت تقدماً كبيراً. فقد أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض في مخزونات الأسلحة النووية الاستراتيجية والخطر الكامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وأدت أيضاً إلى نشوء اتفاقات تحظر وتقيّد استخدام الأسلحة العشوائية الأثر، بما في ذلك الألغام الأرضية والذخائر العنقودية. بيد أن أول قرار للجمعية العامة، وهو القرار الذي يدعو إلى القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل، لم ينفذ حتى الآن، وهناك حالياً نحو ١٥٠.٠٠٠ سلاح نووي في العالم. ولا ريب في أن الخطر الكامن في هذه الأسلحة كان يمثل قوة دافعة وراء صياغة معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي فُتح باب التوقيع عليها في العام الماضي. وفي السنوات الأخيرة، تم التخلي عن بعض الأهداف الثابتة، من قبيل خفض الإنفاق العسكري والحد من حجم القوات المسلحة. فالقوة العسكرية تلقى مباركة وتمجيدها بينما يُغفل ما يترتب على النزاعات من تكلفة مفرغة من حيث الأرواح البشرية. وفي الوقت ذاته، أصبحت تجارة الأسلحة على الصعيد العالمي أنشط الآن مما كانت في أي وقت منذ الحرب الباردة، مؤججة النزاعات الإقليمية. ولا يزال الإنفاق العسكري العالمي يتجاوز ١,٥ تريليون دولار سنوياً. وتعود التوترات التي تقوّض التقدم المحرز بشأن عدم الانتشار إلى الظهور أيضاً. فالبلدان تتمسك بفكرة زائفة هي أن الأسلحة النووية تجعل العالم أكثر أماناً. وتشكل بعض العناصر الفاعلة من غير الدول، ومن بينها الإرهابيون، تهديداً خطيراً للغاية لجهود نزع السلاح على الصعيد العالمي. وإضافة إلى ذلك، تعجّل التطورات العلمية والتكنولوجية باستحداث أنواع جديدة من الأسلحة الذاتية التشغيل التي يجري التحكم فيها عن بُعد مما يُجتم توسيع حدود الأطر المعيارية. ويجري النظر الآن في إمكانية استخدام الأسلحة النووية كأسلحة قتالية تكتيكية، وهو ما يمثل احتمالاً بالغ الخطورة. وفي الوقت ذاته، تركت الحرب ميدان المعركة لتدخل قلب البلدات والقرى. وتستخدم الحكومات والجماعات المسلحة من غير الدول أجهزة متفجرة قوية في مناطق مأهولة بالسكان، فتقتل المزيد والمزيد من المدنيين. وتُباع أسلحة الحرب وتسوّق كمنتجات استهلاكية عادية وجرى التشكيك في المحرمات المحيطة باستخدام الأسلحة النووية والتجارب النووية في عدد من المناسبات. وفي مواجهة هذه الحالة المتدهورة، يحتاج المجتمع الدولي على وجه السرعة إلى رؤية مشتركة جديدة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

(تكلم بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة، أصحاب السعادة، إنني أعدّ، استجابة لهذه الشواغل، ودعماً للدول الأعضاء، مبادرة جديدة ترمي إلى إعطاء زخم أكبر لجدول أعمال نزع السلاح العالمي وتحديد وجهته على نحو أفضل. فهذه المبادرة تهدف إلى استعادة دور نزع السلاح كمكوّن أساسي من مكونات عملنا على صون السلام والأمن الدوليين. وأعتقد أن بوسعنا بناء رؤية جديدة لنزع السلاح تعالج الأولويات الحالية وهي: منع النزاعات، ودعم المبادئ الإنسانية، وتعزيز التنمية المستدامة، والتصدي للتهديدات المستقبلية.

وفيما يتعلق بالمنع، يجب أن نتصدى لأخطار التراكم المفرط للأسلحة وانتشارها، ونعزز ضرورة إدراج نزع السلاح في جهود الأمم المتحدة بشأن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. ويجب، على الصعيد العالمي، أن نعمل على إيجاد زخم جديد يدفع نحو القضاء على الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالعمل الإنساني، من اللازم أن نركز على أثر الأسلحة التقليدية المتزايد وغير المقبول على المدنيين والبنى التحتية، لا سيما في المناطق الحضرية، الذي يمثل أيضاً انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان. ومن اللازم أن نركز على نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح.

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، من اللازم أن نعزز الصلات بين نزع السلاح وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونقلل من التدفقات غير المشروعة للأسلحة التي تؤجج النزاعات وتحول وجهة الموارد، ونذكر ما يترتب على الإنفاق العسكري المفرط من عواقب اقتصادية فادحة.

وأخيراً، من اللازم أن ندرس المخاطر والتحديات المحتملة التي تمثلها أسلحة المستقبل. ويتضمن ذلك العلاقة بين التكنولوجيات الجديدة - الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الأحيائية، والنظم الفضائية - والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وستسعى مبادرتي إلى تقديم منظور جديد بشأن الأولويات التقليدية، ورؤية واضحة للمستقبل، وإجراءات عملية وقابلة للتنفيذ.

إن التحديات هائلة، ولكن التاريخ يبين أن الاتفاق على نزع السلاح وتحديد الأسلحة ممكن حتى في أصعب اللحظات.

وقد طلبتُ إلى ممثلي السامية لشؤون نزع السلاح أن تتواصل مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة لزيادة بلورة هذه المبادرة، ومن بين تلك الجهات جميع الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة، وكبار الخبراء، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني.

سيدتي الرئيسة، أصحاب السعادة، إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة مشروعان معقدان يشملان الكثير من الخطوات الصغيرة. وكل خطوة منها تؤثر على كامل الخطوات. فكل هجوم بالغاز، وكل تجربة نووية تعرضنا إلى خطر أكبر. وليس بوسعنا أن نتصور مزيداً من تآكل الإطار العالمي لنزع السلاح. بل يجب، في الواقع، أن نعكس مسار هذا التآكل على وجه السرعة. ويجب علينا إنجاح عملية الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠. فهذه المعاهدة الأساسية يجب أن تظل قوية من أجل عدم الانتشار، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويجب أن نحقق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ دون تأخير. ويجب أن نعزز اتفاقية الأسلحة الكيميائية ونكفل المساءلة عن الانتهاكات. ويجب أن ننشط جدول أعمال نزع السلاح وتحديد الأسلحة ونعيده إلى مساره. ويجب أن نعمل معاً على بلوغ غايتنا المشتركة وهي: عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

إنني ملتزم، بصفتي الأمين العام، ببذل كل ما بوسعي للإسهام في نجاح مؤتمر نزع السلاح. وأطلب إليكم، بدوركم، تكثيف جهودكم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبيل المضي قدماً. وأعتقد أنكم بدأت أفضل بداية منذ عقدين من الزمان تقريباً، وأتطلع إلى استغلال هذا الزخم الجديد والاستفادة منه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غوتيريش على بيانه وعلى مشاركته النشطة في نزع السلاح. واسمحوا لي أن أقول في هذه المرحلة إننا نأسف أسفاً شديداً لعدم توفير خدمات الترجمة الشفوية اليوم بين الساعة ١٥/٠٠ والساعة ١٧/٠٠ بسبب توقف الموظفين عن العمل؛ بيد أن كلمة الأمين العام متاحة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة، وسيجري توزيع كلمة صاحب السعادة، السيد إغناسيو كاسيس، وزير خارجية سويسرا، باللغة الإنكليزية، مع أنها ستُلقى باللغة الفرنسية.

وأعطي الكلمة الآن إلى صاحب السعادة السيد إغناسيو كاسيس، رئيس الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا.

السيد كاسيس (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): زملائي المحقرون، يسرني جداً أن أكون هنا معكم في جنيف، التي تمثل القلب الدولي للحوار والسلام. وإنه لشرف لي أن أتكلم بعد الأمين العام للأمم المتحدة. وإني أرحب برسائله الواضحة وأكرر الدعوة إلى التغيير التي وجهها إلى هذا المؤتمر. ويؤيد بلدي، سويسرا، تأييداً تاماً هدف إحياء جهود نزع السلاح وتنشيط هيئات نزع السلاح. وتتطلع إلى جدول أعمال نزع السلاح الذي أعلن عنه الأمين العام. ونحن نشجعه على اتخاذ تدابير طموحة وهادفة. فنزع السلاح بحاجة إلى زخم جديد وقيادة جديدة. فالوضع الأمني الدولي مضطرب الآن أكثر مما كان منذ نهاية الحرب الباردة. والاتجاه السائد، في عالم متعدد الأقطاب ومجزأ، هو نحو إعادة التسلح، لا نحو نزع السلاح. وهذا الوضع مثير للقلق.

أود اليوم أن أذكر أربعة تحديات يجب أن نواجهها معاً. ويتعلق التحدي الأول بتزايد خطر المواجهة النووية. فالتوترات والتهديدات المتصلة بالأسلحة النووية تصبح شواغل رئيسية للمجتمع الدولي. ومن أهم تلك الشواغل البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن ندعو هذا البلد إلى الامتنال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والكف عن كل تطوير للأسلحة النووية والقذائف التسيارية. فقد آن لجميع الجهات الفاعلة المعنية أن تقلل من المخاطر النووية وتدرأ خطر المواجهة. وسويسرا على قناعة بأنه يجب، إضافة إلى تطبيق الجزاءات وممارسة الضغط السياسي، الحفاظ على الحوار من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. ونحن نرحب بالحوار الناشئ بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونشجع الجهود الرامية إلى إشراك جهات فاعلة أخرى في ذلك الحوار. وتقف سويسرا على أهبة الاستعداد لتيسير إجراء مناقشات من هذا القبيل إذا رغبت الأطراف في ذلك. ولا يتعلق الخوف من الحرب النووية بالحالة في شبه الجزيرة الكورية فقط. فالدول الحائزة للأسلحة النووية تقوم بتحديث ترساناتها وتجديدها. ورسالتني في هذا الصدد واضحة، وهي أنه: من اللازم أن نمنع حدوث سباق تسلح نووي جديد. فنحن لا نحتاج إلى مزيد من الأسلحة؛ بل نحتاج إلى مزيد من الحوار. ويجب أن نعارض أي خفض لعتبة استخدام الأسلحة النووية ونكفل، بدلاً من ذلك، جعل استخدام الأسلحة النووية أمراً يتعذر بدرجة أكبر التفكير فيه. ومهمة إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية هي مهمة صعبة. ولا توجد لدى سويسرا أية أوام. فتحقيق هذا الهدف لن يكون سهلاً ولكن يجب أن نسعى إليه بلا هوادة. ويجب أن تحفزنا التداعيات الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية إلى مضاعفة جهودنا في مجال نزع السلاح. فمن الضروري لبقاء البشرية ذاته عدم استخدام الأسلحة النووية أبداً مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف.

ويشكل الضعف الذي اعتري المعايير القائمة تحدياً ثانياً. فحظر استخدام الأسلحة الكيميائية قد قوّضه الاستخدام المتكرر لهذه الأسلحة في النزاع السوري. ويجب على المجتمع الدولي أن يوفر استجابة قوية وجماعية. فنتائج التحقيقات التي أجريت في سوريا واضحة. ويجب علينا الآن أن نتخذ خطوات لمكافحة الإفلات من العقاب وذلك من أجل تعزيز التشريعات التي تحظر استخدام الأسلحة النووية. كما أن الاتفاق المتعلق ببرنامج إيران النووي يتعرض لضغوط. ونحن نقف إلى جانب جميع أولئك الذين يواصلون دعم هذا الاتفاق الهام وتنفيذه. وتواجه معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى صعوبات أيضاً. ونحن ندعو الأطراف إلى احترام تخفيض الأسلحة هذا، الذي ثبت أنه ضروري للاستقرار في أوروبا. وأخيراً، هناك دلائل مقلقة على تراجع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن تدابير نزع السلاح المتفق عليها. وتُعتبر مصداقية هذه الالتزامات أمراً ضرورياً للحفاظ على نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ويُسهّم وجود نظام دولي قائم على قواعد في أمن الجميع. وتمثل حماية هذا النظام أولوية لسويسرا.

ويتعلق التحدي الثالث بالأثر الإنساني للأسلحة على المدنيين في النزاعات المسلحة. ففيما نحن نتجمع هنا، تحاصر أهوال الحرب الأطفال والنساء والرجال في ضاحية من ضواحي دمشق. ويُقتل الكثير من الضحايا الأبرياء هناك. وتشكّل المستشفيات والموظفون الطبيون والنزلاء والعاملون في المجال الإنساني الذين يحاولون إنقاذ الأرواح أهدافاً للهجمات. ويُعتبر العمل الجماعي أساسياً تماماً لتعزيز احترام تنفيذ القانون الدولي الإنساني. ويجب أن نوفر حماية أكبر لضحايا النزاع المسلح، سواء كانوا رجالاً أو نساءً أو أطفالاً. وترحب سويسرا باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٤٠١ (٢٠١٨) يوم السبت الماضي وتدعو جميع الأطراف إلى تنفيذه على الفور. وكما قال الأمين العام، من اللازم أن نتخذ تدابير عملية ووقائية لإنقاذ الأرواح البشرية من ويلات الحرب.

أما التحدي الرابع فهو يتعلق بالآثار الأمنية الكثيرة للتقدم التكنولوجي. فالذكاء الاصطناعي، والنانوتكنولوجيا، والكيمياء الأحيائية، وعلم الوراثة ستعود كلها بفائدة كبيرة على التطور البشري ولكنها ستؤدي أيضاً إلى اختراع أسلحة جديدة وتغيير طبيعة الحرب. ويجب أن نناقش أطر الحوكمة العالمية إذا كان لنا أن نوجه هذه التطورات. ويمثل تحديد الأسلحة جانباً واحداً فقط من جوانب العمل العالمي. ويحتل الأمين العام أفضل مكانة لإطلاق مبادرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمنع إساءة استخدام تلك التكنولوجيات، ونحن نتطلع إلى تقريره المقبل بشأن المسألة.

ونحن نحتاج، من أجل التصدي لهذه التحديات، إلى نظام فعال متعدد الأطراف يمكن أن يهيئ مناخاً من الثقة ويمنع اندلاع النزاعات والأزمات الإنسانية. وهذا يتطلب آلية لنزع السلاح تتسم بقدر أكبر من الفعالية. ويؤدي مؤتمر نزع السلاح دوراً خاصاً في هذه الآلية. ويجب أن يكون على مستوى مسؤولياته. فعدم إحراز المؤتمر تقدماً في المجالات ذات الأولوية، من قبيل وضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية، أو نزع السلاح النووي، أو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، هو أمر له أثر سلبي على الأمن العالمي. ومن التداعيات الأخرى تزايد معالجة هذه المسائل خارج إطار المؤتمر. وتُعتبر معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتُمدت بالتصويت في نيويورك، مثلاً جيداً على ذلك. وفيما يتعلق بسويسرا، من المهم أن يخرج المؤتمر من الطريق المسدود الذي أصبح محصوراً فيه منذ أكثر من ٢٠ عاماً. وهذا يتطلب نهجاً جديداً وعملياً. ويمثل القرار الذي اتخذته هذا المؤتمر قبل ١٠ أيام أمراً مشجعاً. فباستضافة المؤتمر الآن تعيين منسقين لخمسة هيئات فرعية. وترسي هذه الخطوة الأسس اللازمة للقيام بعمل موضوعي في عام ٢٠١٨ ونحن نتطلع لأن نكون إحدى الدول الأعضاء التي ستشغل الرئاسة. ويتيح هذا القرار فرصة، أولاً، للتحرك تدريجياً صوب بدء المفاوضات. ولقد أيدت سويسرا دائماً بدء مفاوضات بشأن قضايا المؤتمر الرئيسية. ونحن نقف على أهبة الاستعداد للإسهام في وضع عناصر المعاهدة. ثانياً، يفتح القرار الباب لوضع اتفاقات مُلزِمة سياسياً. ويمثل هذا خطوة عملية هامة. ثالثاً، يستطيع المؤتمر الآن أن يتصدى للتحديات الاستراتيجية الجديدة المتصلة بالتكنولوجيا التي ذكرتها من قبل.

وينبغي للمؤتمر، ليسهم إسهاماً فعالاً ويتصدى للتحديات العالمية، أن يتبنى موقفاً أكثر انفتاحاً ويشرك جميع الجهات ذات الصلة. وينبغي له أن يدرس الطلبات الواردة من دول ترغب في أن تصبح أعضاء في المؤتمر وأن يُشرك الأوساط الأكاديمية والصناعية. ومع أنه لا يمكن إغفال السياق الاستراتيجي الصعب، فإن العمل المتعدد الأطراف يلزم على وجه الدقة في مثل هذه الحالات. ولجنيف شبكة مكثفة من الخبرة في ميادين تحديد الأسلحة، والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان، والتجارة، والصحة، والعلم ولذا فهي تحتل مكانة فريدة تؤهلها للتصدي لتلك التحديات. فلنستغل هذه الفرص، ولنستفيد من المؤتمر أقصى استفادة. فهو أداة أساسية لتحقيق عالم أكثر استقراراً وسلاماً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر صاحب السعادة السيد كاسيس على بيانه وعلى دعمه للعمل في هذه الهيئة الموقرة. اسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة مدة قصيرة لأرافق السيد غوتيريش والسيد كاسيس إلى خارج القاعة. وسأوافيكم بعدئذ بالكيفية التي يمكن بها أن نقوم بعملنا في هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى بدون خدمات الترجمة الشفوية. **عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.**

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة. ولن تكون هناك أي ترجمة شفوية رسمية بين الساعة الثالثة والساعة الخامسة بسبب توقف العمل الذي أبلغتكم به. بيد أنني اعتزم اتباع ما فعلناه في بداية جلسة بعد ظهر اليوم والسماح للممثلين بإلقاء كلماتهم باللغة الإنكليزية. ومرة أخرى، هذا هو ما أعتزمه لتمكين زوّارنا رفيعي المستوى من إلقاء كلماتهم من الآن حتى نهاية الجلسة. وإلا، كما قلت، سأضطر إلى تعليق الجلسة الرفيعة المستوى بعد ظهر اليوم حتى الساعة الخامسة، وهو الموعد الذي ستتاح فيه خدمات الترجمة الشفوية - كما أبلغنا - ولكني رهن إشارتكم. فإذا لم أسمع أي اعتراض على اقتراحي، سأعلق الجلسة وأرحب بالمتكلم التالي. وحيث إنني لا أرى أي رد فعل من الدول الأعضاء، فإنني سأعلق الجلسة الآن للترحيب بصاحب السعادة السيدة ميغيل رويس - كابانياس، نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان في المكسيك. وأشكرك، سيد رويس - كابانياس، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح وأعطيك الكلمة الآن.

السيد رويس كابانياس (المكسيك) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، لقد كنت أنوي إلقاء كلمتي بلغتي الإسبانية الجميلة، لكن، نظراً لمنع ذلك، فإنني سألقيها بالإنكليزية، وهي، كما تعلمون، ليست لغتي الأم؛ ومن ثم، أستمحكم العذر إذا لم ألقها على أفضل نحو ممكن.

إن المكسيك تهنيئ السويد وتقدم دعمها الكامل للرئاسة السويدية لمؤتمر نزع السلاح. فللسويد والمكسيك تاريخ طويل من التعاون بشأن قضايا نزع السلاح النووي. فقبل خمسة وثلاثين عاماً، مُنحت ألفا ميردال، ممثلة السويد، وألفونسو غارسيا روبليس، ممثل المكسيك، جائزة نوبل للسلام لعملهما بشأن قضايا نزع السلاح النووي، لا سيما في هذا المنتدى. وإضافة إلى ذلك، تحل هذا العام الذكرى السنوية الأربعون للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي كان فيها لهذين الدبلوماسيين وغيرهما تأثير بارز والتي أصدرت ولاية مؤتمر نزع السلاح.

سيدتي الرئيسة، المندوبون الموقرون، إن المكسيك تولي أهمية كبيرة للدبلوماسية كأداة لتفضيل النظم والآليات المتعددة الأطراف وتعزيزها. فبفضل الدبلوماسية المتعددة الأطراف استطعنا أن نوحّد جهودنا وأن نتوصل إلى التزامات وحلول بشأن المشاكل العالمية وأن نضع معايير تخفف من الطموحات الوطنية من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

بيد أن العالم يواجه اليوم تزايد انعدام الثقة في تعددية الأطراف وتزايد انتقادها. فالدول تواجه، فيما يبدو، مأزقاً يتمثل في الاختيار ما بين: المثابرة على التعاون الدولي، مع بناء جسور التفاهم؛ أو، على العكس من ذلك، سد الحدود وبناء جدران استناداً إلى الخوف وانعدام الثقة. وهذا المأزق مصطنع وزائف. فالدفاع عن المصالح الوطنية لا يتعارض مع تعددية الأطراف. بل على العكس من ذلك، يتيح لنا التعاون المتعدد الأطراف أن نعزز مصالحنا الوطنية. فما من بلد، مهما كانت قوته، قادر على التصدي وحده للتحديات العالمية المعاصرة الهائلة.

ونظراً للأولوية العالية التي نوليها لتعددية الأطراف، فإن للمكسيك ارتباطاً تاريخياً بالية الأمم المتحدة لنزع السلاح، لا سيما مؤتمر نزع السلاح، الذي تُعتبر من أعضائه المؤسسين. ولهذا السبب أيضاً، كانت المكسيك عالية الصوت في توضيحها، بطريقة جلية وشفافة، الوضع غير المقبول الذي ساد في المؤتمر في السنوات الاثنتين والعشرين الماضية، وهو وقت لم يستطع فيه هذا المنتدى اعتماد وتنفيذ برنامج عمله أو الوفاء بولايته. وقد كانت المكسيك، في هذين العامين، سبّاقة وبناءة جداً أيضاً بتقديمها توصيات لتنشيط المؤتمر.

وفي ١٦ شباط/فبراير، قرر المؤتمر إنشاء هيئات فرعية معنية بمواضيع جدول أعماله. وفي البداية، كان لدينا بعض التشكك في جدوى عملية تداولية جديدة في هذا المنتدى وقيمتها المضافة، نظراً للمناقشات المماثلة التي جرت في دورات الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٤ و ٢٠١٧. ولكن المكسيك لم تعترض على اعتماد ذلك المقرر؛ بل اعترفنا، على العكس من ذلك تماماً، بأن العديد من أعضاء المؤتمر كانوا يعطون قيمة لهذه العملية. ونحن ندعم عمل هذه الهيئات الفرعية ونعتقد أنها ستقود المؤتمر إلى استئناف عمله الموضوعي. بيد أنني يجب أن أشدد على أن اعتماد هذا المقرر ينبغي ألا يصبح عقبة تحول دون اعتماد برنامج عمل يتيح لمؤتمر نزع السلاح الامتثال لولاية التفاوض التي أسندتها إليه الدورة الاستثنائية الأولى بشأن نزع السلاح، أو أن يصرف الاهتمام عن اعتماد برنامج العمل ذلك. وفي نهاية المطاف، ستستند فعالية المؤتمر إلى معيار وحيد هو: قدرته على التفاوض على معاهدات واتفاقيات بشأن نزع السلاح. ويجب علينا، في سعينا إلى تحقيق هذا الهدف، أن نعالج بشكل منفتح القضايا الأساسية الكامنة وراء الشلل في المؤتمر، من قبيل: '١' إساءة استخدام قاعدة توافق الآراء، التي تُستخدم كحقل للنقض (فيتو) في القرارات الإجرائية والموضوعية؛ و'٢' عضوية المؤتمر المحدودة؛ و'٣' عدم انفتاح هذا المنتدى لمشاركة المجتمع المدني التي تعتبر أمراً معتاداً في دبلوماسية القرن الحادي والعشرين المتعددة الأطراف.

ويجب أن يفي مؤتمر نزع السلاح بولايته وألا يقبل بمقرر جزئي. وهذا يرجع إلى سببين رئيسيين. الأول سبب فني وعملي. فالمؤتمر لو كرّس نفسه للتداول فقط، فإنه لن يفي بولايته. ولن يمضي قدماً بهيئة نزع السلاح المعيارية وسيكرر وظائف منتديات أخرى في آلية نزع السلاح، لا سيما الجمعية العامة وهيئة نزع السلاح في نيويورك. أما السبب الثاني فهو سياسي. ففي ظل المرحلة الدولية الحالية، يصبح منتدى متعدد الأطراف نشط ولكنه لا يفي بولايته أو لا يعمل بموجب القواعد الأولية المتمثلة في الديمقراطية والشمول والشفافية مثلاً على عيوب المنتديات المتعددة الأطراف وقيودها، التي يستخدمها من يشككون في قيمة التعاون الدولي. وينبغي أن يكون مؤتمر نزع السلاح رأس الحربة في التغيير لا حامياً للوضع القائم الذي لا يفيد سوى قلة على حساب المصلحة الجماعية.

وتسعى المكسيك إلى نموذج للتعایش الدولي أكثر عدلاً وسلاماً وأمناً قائماً على التنمية المستدامة، والتعاون الدولي، وحقوق الإنسان، وحل النزاعات بالوسائل السلمية، لا قائماً على استعمال القوة أو التهديد باستعمالها. وفي هذا السياق، من دواعي القلق سماع أصوات يبدو أنها تبرر استخدام أسلحة الدمار الشامل أو تضيف طابعاً عادياً عليه أو تدعو إليه لتضمن أمنها. وتؤكد المكسيك من جديد رفضها الكامل لوجود الأسلحة النووية وصنعها وتحديثها واستخدامها والتهديد باستخدامها من قبل أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف. ولذا، فإننا نأمل أن تسفر دورة الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي سُنّخت في عام ٢٠٢٠، عن زخم متجدد بشأن التعهدات والالتزامات التي صاغها جميع أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لدعم نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ونحن نحب

بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعجل بالوفاء بتعهداتها والتزاماتها التي تنص عليها المعاهدة، لا سيما تلك المنصوص عليها بموجب المادة السادسة والمتمثلة في الخطوات المنهجية لنزع السلاح النووي وخطة عمل عام ٢٠١٠.

وعلى وجه الخصوص، توجه المكسيك نداءً جديداً إلى البلدان التي يُعتبر توقيعها أو تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضرورياً لدخول المعاهدة حيز النفاذ أن تفعل ذلك. وتحث المكسيك أيضاً جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح والأمم المتحدة على المضي قدماً في تحقيق التدابير الأخرى، من قبيل التفاوض على معاهدة لحظر المواد الانشطارية وإنتاج الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

إن جميع هذه الصكوك ستعزز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ومن المصلحة الجماعية إكمالها بإحساس بالإلحاحية.

وعلى نفس المنوال، تدعو المكسيك جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي فُتح باب التوقيع عليها في عام ٢٠١٧ والتي وقّع وصدّق عليها بلدي بالفعل. فهذه المعاهدة التاريخية ليست رمزاً لقيمة الدبلوماسية المتعددة الأطراف فحسب بل هي أيضاً دليل على اهتمام غالبية المجتمع الدولي بالسعي إلى عالم أكثر أماناً وسلاماً. وعلاوة على ذلك، تعزز هذه المعاهدة وتكمل جميع معاهدات وصكوك نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، مع توضيحها هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

سيدي الرئيسة، المندوبون الموقرون، إنني أؤكد من جديد استعداد المكسيك للعمل بشأن أنشطة هذا المنتدى ومواصلة تعزيزه. ونظراً للعلاقة العضوية بين نزع السلاح والسلام، يجب أن يكون مؤتمر نزع السلاح رأس الحربة لتحقيق السلام والعمل على استمراره.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد رويس كابانياس على بيانه وأيضاً على تذكيرنا بالعمل المتفاني الذي قام به سلفانا السيد غارسيا روبليس والسيدة ميردال. فقد كان من شأهما أن يوافقا على جهودنا لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل.

اسمحوا لي الآن أن أعلّق الجلسة لفترة وجيزة لأرافق السيد رويس كابانياس إلى خارج القاعة وأرحب بصاحب السعادة السيد كياو تين، الوزير الاتحادي للتعاون الدولي في ميانمار.

عُلقَت الجلسة لفترة وجيزة

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة. وأود الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، صاحب السعادة السيد كياو تين، الوزير الاتحادي للتعاون الدولي في جمهورية اتحاد ميانمار. شكراً لك، سيد كياو تين، لمخاطبتك مؤتمر نزع السلاح. إنني أعطيك الكلمة، سيدي.

السيد كياو تين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الحرجة.

إن عالم اليوم يواجه حالات عدم استقرار إقليمية، ونزاعات داخل الدول مع معاناة المدنيين وعدم الوفاق في العلاقات بين الدول. ومع أن عام ٢٠١٧ شهد اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإن هدف أن يكون العالم خالياً من الأسلحة النووية يزداد صعوبة أكثر فأكثر. فتعزيز الاعتماد على الردع النووي وتحديث الدول الحائزة للأسلحة النووية لترساناتها وبناء الدول المسلحة نووياً قدراتها هي أمور تقوّض على نحو خطير نظامي تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وربما كان يتشكّل عصر نووي ثانٍ يتسم بعدد أكبر من الجهات وبدرجة أقل من الاستقرار.

ويؤثر تزايد انعدام الثقة بين الدول، لا سيما بين القوى العظمى، تأثيراً خطيراً على خريطة طريقنا للأمن الجماعي. ومن اللازم أننعكس مسار هذا الاتجاه من خلال تدابير مقابلة لبناء الثقة والإرادة السياسية قبل أن يصبح موازياً لمستوى العداوة والمنافسة بين الشرق والغرب. وفي اعتقادنا أنه يلزم أكثر من أي وقت مضى نهج استباقي متعدد الأطراف للتصدي لتحديات عدم الوفاق، وعدم الاستقرار، ونزع السلاح وعدم الانتشار.

ومن أخطر التحديات الأمنية للمجتمع الدولي الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. فتلك تمثل بؤرة ساخنة تشمل أخطارها الأسلحة النووية والقدرات في مجال القذائف. ومن المهم أن تمثل الدول الأعضاء لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتمثل التطورات الأخيرة من قبيل المحادثات الرفيعة المستوى، والدبلوماسية الأولمبية، وإعادة فتح الخطوط الساخنة بؤر أمل في وضع أفضل. وينبغي مواصلة هذه الجهود الرامية إلى المشاركة والحوار وتشجيعها.

وفي حين أن استخدام الأسلحة النووية لم ينخفض حتى الآن، فإن أعمال التطرف العنيف لا تزال تشكل تهديداً لسكاننا وتؤثر علينا بصفة يومية. وفي الوقت ذاته، يصل الإرهاب إلى أماكن جديدة ويؤدي إلى عنف وعدم استقرار.

وينبغي أيضاً أن نكون استباقيين في التصدي للتحديات الأمنية الجديدة. وقد نوقشت التهديدات في مجال الفضاء الإلكتروني وحوادثه وأوجه الضعف المتعلقة به والكيفية التي يمكن بها أن نتصدى لها جماعياً وبفعالية مناقشة متحمسة في مؤتمر ميونيخ الأمني الذي عُقد مؤخراً. وفي حالات كثيرة، تؤدي المعلومات المغلوطة، والصور والأخبار الزائفة، وغيرها من أشكال التلاعب إلى تفاقم وضع صعب، الأمر الذي يضلل المجتمع الدولي ويمنعنا من اتخاذ القرارات الصائبة من أجل إيجاد حلول. ولانتهاكات الفضاء الإلكتروني وإساءة استخدام تكنولوجيا الفضاء الإلكتروني من قبل الأفراد المجرمين والمنظمات الإرهابية، أو حتى من قبل الدول، تأثير مباشر لا على أمننا فحسب بل أيضاً على أنشطتنا اليومية. ويجب على واضعي السياسات والخبراء وامبراطوريات وسائط الإعلام العملاقة أن تتكاتف - عاجلاً لا آجلاً - للتأقلم مع هذا التحدي. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يقي أبوابه مفتوحة لهذه المسألة.

سيدتي الرئيسة، اسمحي لي أن انتقل إلى جهود ميانمار المتواصلة في مجال عدم الانتشار. لقد استطعنا، في حين أننا نسعى إلى تحقيق المصالحة والسلام والتنمية وعملية الأخذ بالديمقراطية على الصعيد الوطني، إحراز تقدم أيضاً بشأن عدم الانتشار كجزء من عملية الإصلاح التي نقوم بها. فقد وقّعنا على بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصدّقنا على اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في غضون أربع سنوات بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦.

وفي إطار إعداد طريقنا للمضي قدماً، استطاعت ميانمار أيضاً أن تعقد حلقات عمل توجيهية لبناء القدرات والتوعية على الصعيد الوطني بشأن نظام الدولة لحصر المواد النووية ومراقبتها؛ وبشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ وبشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد تسنّت هذه الجهود المستدامة، رغم قيود القدرات، بالتعاون الوثيق مع شركاء دوليين، من بينهم أستراليا، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة، واليابان، والهيئات ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات. وتتواصل جهودنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وما برحت ميانمار تولي أهمية كبيرة لإمكانات مؤتمر نزع السلاح، الذي أنشئ في عام ١٩٧٩ بصفته المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي في أعقاب الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، وما برحت تؤمن بتلك الإمكانيات. وميانمار على استعداد دوماً، بوصفها عضواً في المؤتمر، للإسهام في إحياء المؤتمر ووفائه بولانيته. وقد أعربت في العام الماضي عن تأييدي لوفدنا لدى المؤتمر لبيذل أقصى جهوده بصفته رئيساً للفريق العامل المعني بإيجاد سبيل للمضي قدماً. ومن دواعي الأسف أن مناقشات الفريق العامل المفيدة الموضوعية لم تفض إلى توصيات توافقية. ولا تزال أعلى أولوية على جدول أعمال نزع السلاح بالنسبة لميانمار هي نزع السلاح النووي. ولذا، تدعو ميانمار المؤتمر إلى التعامل على نحو موضوعي مع نزع السلاح النووي في برنامج عمله هذا العام. وريثما يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وأي تفجيرات نووية أخرى، تمثل معاهدة تحظر استخدام المواد الانشطارية في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى الخطوة المنطقية التالية في الخطوات العملية الثلاث عشرة بشأن الانتشار ونزع السلاح المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

وتستحق الضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي نظرنا جدياً في عمل المؤتمر، لأنهما محددا بوصفهما مسألتين رئيسيتين. وينبغي أيضاً للتحديات الجديدة، من قبيل النظم الفتاكة الذاتية التشغيل، والتهديدات في مجال أمن الفضاء الخارجي - كما ذكرت من قبل - والإرهاب الكيميائي والبيولوجي أن تشق طريقها إلى عملنا بوصفها جزءاً من إعادة تأطير أولويات نزع السلاح وعدم الانتشار القائمة منذ أمد طويل وتحديثها.

ونحن نرحب، على هذه الخلفية، بالقرار المعتمد تحت الرئاسة السريلانكية، في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، المنشئ لخمسة هيئات فرعية معنية ببنود جدول الأعمال من أجل بناء تفاهم بشأن المجالات المشتركة، بما في ذلك المناقشات الفنية، والنظر في اتخاذ تدابير فعالة من أجل المفاوضات. وإني ألعنى ثقة من أنه، تحت رئاستكم القديرة، ستزداد بلورة جهودنا في الأيام المقبلة.

إننا سنكون، إذا ما توافرت إرادة سياسية أقوى ومرونة واستيعاب أكبر من جانب جميع الدول الأعضاء في المؤتمر، قادرين على كسر الجمود وترجمة شواغلنا الأمنية إلى برنامج عمل. وإنني أتمنى لكم جميعاً وللمؤتمر حظاً سعيداً والنجاح في هذه المهمة الهامة.

وتطلعاً إلى الأمام، نحن نعتبر الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ التي ستعقد في نيسان/أبريل فرصة جديدة بالترحيب لقياس مدى التنفيذ المتوازن لركائز المعاهدة الثلاث وتعزيزه. ويجب أن نحقق الاستفادة القصوى منها.

وقد آن الأوان أيضاً لعقد مؤتمر رفيع المستوى معني بنزع السلاح النووي في عام ٢٠١٨ من أجل تعزيز التقدم المحرز صوب التوصل إلى اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، أي معاهدة عالمية لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها.

إن العلاقة بين الأمن والتنمية واضحة. أما حُجة العلاقة بين الأمن والتنمية بوصفهما مجموعتين مختلفتين من الأنشطة فهي آخذة في الانحسار. فالمقصود بأن تنعم المجتمعات بالسلام والازدهار من أجل الأجيال المقبلة هو تهيئة بيئة أمنية أفضل لها. ولكي يتحقق ذلك، ينبغي توجيه الإنفاق العسكري المفرط الذي يتزايد باستمرار إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي لحكمتنا أن تكون لها الغلبة على قوتنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كياو تين على بيانه وعلى كلماته الرقيقة المؤيدة للرئيسة. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة لأرافق السيد كياو تين إلى خارج القاعة وللترحيب بصاحب السعادة السيد سيماس ماغالهايش، نائب وزير الشؤون السياسية المتعددة الأطراف في البرازيل، وأن أرافقه إلى قاعة المجلس.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة. لقد التبس الأمر قليلاً على الرئاسة لأن المتكلم التالي كان موجوداً في القاعة بالفعل. وتغمري سعادة كبيرة لأن أرحب بجماعة بضيفنا الموقر، سعادة السيد سيماس ماغالهايش، نائب وزير الشؤون السياسية المتعددة الأطراف في البرازيل. شكراً لك على مخاطبتنا هنا في المؤتمر وأعطيك الكلمة الآن.

السيد سيماس ماغالهايش (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، إنه لشرف عظيم لي أن أكون هنا أشارك في دورة مؤتمر نزع السلاح هذه. وقد كنت أطلع إلى الساعة، منتظراً الساعة الخامسة عندما قد يعود المترجمون الشفويون، ولكن - للأسف - عليكم الاستماع إلى بياني باللغة الإنكليزية. ولو كان المترجمون الشفويون هنا، لربما حاولت أن أتكملم بمزيج من اللغة البرتغالية واللغة الإسبانية "Portuñol"، ولكني ألتمس تفهمكم. وسأتلو بياني باللغة الإنكليزية.

سيدي الرئيسة، إني أهنئكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح باسم السويد ولكم أن تنفقوا تماماً في تعاون البرازيل الكامل في ممارسة وظائفكم. ويستحق الثناء وجود الأمين العام للأمم المتحدة معنا في وقت سابق من بعد ظهر اليوم. فهو يُعَلِي من شأن الجزء الرفيع المستوى هذا العام. وترحب البرازيل برؤية الأمين العام الواضحة بشأن جدول أعمالنا المتجدد المتعدد الأطراف المتعلق بنزع السلاح، وهو جدول مكثف حسب تحديات القرن الحادي والعشرين. فهذه الرؤية تمثل مساهمة تجلب لعمل هذه الهيئة الموقرة ما يلزم من تشجيع وتوجيه. ومع أننا لم نتمكن من إحراز تقدم لمدة تجاوزت عقدين حتى الآن، لا يزال مؤتمر نزع السلاح يقع في صميم سبب وجود الأمم المتحدة.

ويجب إعادة تفعيل المؤتمر على وجه الاستعجال كي نتمكن من العمل جماعياً على منع العالم من الانزلاق إلى مواجهة استراتيجية عالية المخاطر وعالية الأخطار تمثل وضعاً طبيعياً جديداً. والشيء الوحيد الذي يمكن أن نتفق عليه جميعاً هو أن البيئة الأمنية الدولية آخذة في التدهور بسرعة نتيجة بصفة رئيسية لمصادقة نكوصية من قِبَل الدول التي تملك أسلحة نووية على دور تلك الأسلحة وأيضاً نتيجة لسياسة حافة الهاوية النووية. وفي اعتقادنا أن تصوّر إمكانية تعزيز الاستقرار الاستراتيجي من خلال التعزيز العسكري الدائم غير الخاضع للمساءلة، لا سيما عندما يقوده تحديث ترسانات الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، هو أمر يجافي المنطق. فهو بالتأكيد لا يجعل أيّاً منا يشعر بأنه أكثر أماناً. بل العكس هو الصحيح.

أما فيما يتعلق بعدم التحرك، فقد يبدو أحياناً أن من الأسير عدم التحرك والتمسك بمواقف مترسخة لفترة زمنية أخرى غير محددة؛ ولكن عدم التحرك هو مغامرة محفوفة بالمخاطر. فهيئات نزع السلاح ليس بوسعها أن تظل مشلولة لمدة عقدين آخرين نتيجة لعدم الاهتمام أو الافتقار إلى الإرادة السياسية للاستجابة لأوضاع العالم المتغيرة. وعلاوة على ذلك، يتفاقم الاضطراب الاستراتيجي الحالي نتيجة للتطور في القدرات الحربية على البر وفي البحر، وفي الجو والفضاء الخارجي، وفي عالم الفضاء الإلكتروني، وفي خصخصة تطوير التكنولوجيا العسكرية؛ وثمة تهديد متزايد تمثله أيضاً الجهات من غير الدول. فالاجتماع الدولي يشهد قفزة كمية في القدرات الاستراتيجية تؤثر على عمليات استعراض القوة الحقيقية والمتصورة تأثيراً بالغاً.

وربما كان مؤتمر نزع السلاح في حالة جمود، للأسف، ولكن النظام العالمي لا ينتظرنا كي يصدر عنا رد فعل. فالنظام العالمي يتحرك. وتفتح سرعة تطور العلم والتكنولوجيا آفاقاً جديدة من حيث ما هو ممكن عسكرياً، بصفة يومية تقريباً. وتتحدى سرعة التطور هذه أفكارنا بعد الحرب العالمية بشأن الامتثال لأساس أخلاقي ومعنوي أعلى، أساس قُمنّا جميعاً ببنائه معاً تحت رعاية الأمم المتحدة لحماية البشرية من الدمار الذاتي، وينعكس في تشريعات القانون الدولي الإنساني والقانون الإنساني لحقوق الإنسان. ومن ثم، فإننا نجد أنفسنا الآن بحاجة شديدة إلى رؤية جسورة لنزع السلاح تسعى إلى إنقاذ الأرواح، ونأمل أن تسعى أيضاً إلى إنقاذ البشرية. وهذا النهج العملي قد أوضحه الأمين العام وممثلته السامية لشؤون نزع السلاح ونحن ممتنون امتناناً بالغاً لجهودهما. وتقف البرازيل على أهبة الاستعداد للإسهام في جهد لبناء توافق في الآراء بحسن نية.

إن هذه المناقشة تأتي في أعقاب تدهور في البيئة الأمنية. بيد أن هذه المناقشة تراعي أيضاً الدلائل الصغيرة ولكن الهامة على تحسُّن الإرادة لدى أعضاء الأمم المتحدة للتوصل إلى أرضية متوسطة جديدة، أرضية يمكن أن نبني عليها سوياً.

إن أعضاء المؤتمر يستحقون الاعتراف بهم لقرارهم المضي قدماً في العمل الموضوعي في إطار هيكل خمس هيئات فرعية تغطي جميع البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر. ونحن نشني أيضاً على جميع الجهود السابقة التي سعت إلى اعتماد برنامج عمل كامل يتضمن ولايات تفاوضية واضحة لوضع صكوك ملزمة قانوناً. بيد أن هذا قد ثبت حتى الآن أنه مطمح مراوغ دوماً. وعلى هذه الخلفية، يمكن أن يوصف حقاً القرار الذي اتُّخذ في كانون الثاني/يناير الماضي، تحت قيادة ممثل سري لانكا الدائم، السفير آرياسينها، القديرة بأنه يمثل انفراجاً في عمل المؤتمر. فهو يتيح فرصة تشدّد الحاجة إليها لاستئناف الحوار اللازم على وجه الاستعجال بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تملك أسلحة نووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة وتعميق فهم المسائل الحيوية للسلام والأمن العالميين بذلك وتمهيد الطريق لإجراء مفاوضات في أقرب وقت ممكن. وصحيح أن الخلافات المتجذرة بعمق مستمرة، ولكن مسؤوليتنا كأعضاء تتمثل في التقريب بين المواقف الوطنية والشواغل الوطنية لصالح عالم أقل عُرضة للمخاطرة الاستراتيجية وأكثر احتراماً للأخلاقيات الإنسانية وحقوق الإنسان. أما التشكك فهو سيقودنا إلى طريق مسدود.

سيدتي الرئيسة، لقد شاركت البرازيل في العملية التاريخية التي أدت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية والتوقيع عليها. وقد كنا معاً هناك عندما كان الرئيس تامر هو أول من وقّع على المعاهدة. ونحن نشعر بالفخر الشديد بالنتائج التي تحققت. وقد تتبّعنا خطى ما كان قد تحقّق بالفعل فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتحقق معاهدة الحظر التفاضلي المعيارية لجميع أسلحة الدمار الشامل من حيث الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها من أجل تدميرها والقضاء عليها. وأؤكد لكم أن هذا لا يمثل مبادرة تولّدت عن الإحباط، مثلما يرغب البعض في وصفها. فهي تمثل إجراءً موضوعياً وناجحاً ملموساً للغاية - إجراءً سياسياً - اتخذته أكثر من ثلث أعضاء الأمم المتحدة لمعالجة ثغرة قانونية أتاحت وجود التباس معياري بخصوص مقبولية أكثر جميع أسلحة الدمار الشامل تدميراً ولا إنسانية. فمجرد وجود هذه الأسلحة وتحديثها المستمر يمثلان خطراً متزايداً على السلام والأمن الدوليين وبحولان وجهة الموارد بعيداً عن أهدافنا المشتركة المتمثلة في التنمية المستدامة والرفاه العام على الصعيد العالمي. وهذا الالتباس المعياري بخصوص الأسلحة النووية يتيح أيضاً الاستعراضات الانفرادية للقوة وطموحات الانتشار لدى أعضاء بعضهم من أعضاء المجتمع الدولي على نحو يلحق الضرر بجميع بقية الأعضاء.

والبرازيل، بين الدول الأخرى - التي تمثل الغالبية - ملزمة وملتزمة بوضعها كدولة غير حائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حسب دستورنا ووفقاً للاتفاقات الإقليمية والثنائية والمتعددة الأطراف التي تفاوضنا عليها وانضمنا إليها. ومعظم الدول المؤيدة لمعاهدة الحظر تلتزم فعلاً - بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحت مظلة اتفاقات المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تُعتبر أطرافاً فيها - بالتزامات تتساوى من حيث نطاقها. وما زلنا جميعاً ننتظر في إطار هذه الاتفاقات من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تمتلك أسلحة من هذا القبيل أن تقدم، في مقابل ذلك، ضمانات أمنية سلبية كاملة متناسبة بدون شروط مسبقة وبدون بنود تفسيرية، ضمانات مفادها أننا لن نتعرض للتهديد أو للهجوم بالأسلحة النووية.

ولذا فإننا لا نلقي بالاً إلى حد ما لردود الأفعال السلبية إزاء معاهدة الحظر. ومن الناحية الأخرى، نحن نرحب تحديداً بالدعم النشط للتفاوض بشأنها من قبل الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، الحاصلة على جائزة نوبل للسلام، وأكثر من ٤٠٠ كيان من كيانات المجتمع المدني تمثلهم تلك الحملة من جميع أنحاء العالم. ومن اللازم أن نفتتح باب النقاش بشأن نزع السلاح على مصراعيه. ومن اللازم أن نحسن الظروف لتمكين مجموعة أكثر تنوعاً من الجهات من المشاركة بنشاط في الإسهام، لا سيما هنا في مؤتمر نزع السلاح.

وبعض التدابير معروفة جيداً وراسخة منذ أمن طويل. وهي تشمل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وبالطبع، معاهدة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية؛ واستعراض المذاهب العسكرية النووية، لا سيما فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية؛ وإحراز تقدم على جبهات أخرى من قبيل الشفافية، وبناء الثقة، والتحقق وكذلك، في نهاية المطاف، إطار قانوني شامل للقضاء التام على الأسلحة النووية، يمكن أن يكون اتفاقية نهائية أو مجموعة من الصكوك تحافظ عليها معاهدة الحظر بشكل قانوني.

وقد أدرجت هذه المبادرات على جدول أعمال المؤتمر منذ سنوات كثيرة انتظاراً لفرصة النظر فيها بفعالية. ونحن نرى أن مسؤوليتنا الجماعية تتمثل في متابعتها الآن بأقصى قدر من العزم، سواء كنا مؤيدين لمعاهدة الحظر أو غير مؤيدين لها.

سيدتي الرئيسة، إن البرازيل تؤمن بمنع تسليح الفضاء الخارجي وبأن الفضاء ينبغي أن يظل مجالاً للاستكشاف السلمي والعلمي لما فيه صالح البشرية العام. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة سلسلة من الإنجازات في استكشاف الفضاء ذات آثار بعيدة المدى، بما في ذلك من حيث الأمن. ولذا فإننا نتوقع من المؤتمر البناء على الالتزامات القائمة، من قبيل معاهدة الفضاء الخارجي. وينبغي السعي إلى تحقيق تقدم في تآزر مع الإطار المتعدد الأطراف الأوسع لاستخدام الفضاء الخارجي، لا سيما فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشئ مؤخراً والمكلف بالنظر في عناصر هامة لصك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتقديم توصيات بشأن تلك العناصر.

ونحن نتطلع أيضاً إلى الدورة الثانية المقبلة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، التي ستعقد في جنيف بعد شهرين. ونظراً لعدم تحقيق نتائج في المؤتمر الاستعراضي الأخير، فإننا ينبغي أن نستغل الوقت استغلالاً مثمراً لإرساء الأساس الآن لنشوء توافق في الآراء في عام ٢٠٢٠، توافق يؤكد الالتزامات السابقة، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وينبغي عليها. وسيمثل المؤتمر الرفيع المستوى المقبل بشأن نزع السلاح النووي فرصة للدول لاستعراض التطورات وتحديد البدائل بشأن طريق المضي قدماً على أعلى مستوى.

وقد عادت التوترات المتزايدة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وعمليات نشوء جهات من غير الدول، بل وحتى النزاعات الإقليمية، للظهور مع رغبة في الثأر. وفي أوقت كهذه، يجب أن تعلقو الأمم فوق قِصر النظر السياسي ويجب أن تبحث عن نماذج جديدة وحلول جديدة. فبهذه الطريقة على وجه التحديد أنشئت الأمم المتحدة نفسها، وكذلك آلية نزع السلاح.

إن تزايد اللجوء إلى النزعة الانفرادية والخطاب العدواني يهدد الحوار والحلول التوفيقية. ويتمثل دور هيئات من قبيل هذه الهيئة في توفير النظير ومسار للفهم والتعاون. فما من حلول للمآزق الدولية الحالية - ولا سيما المآزق في مجال نزع السلاح والأمن - يمكن أن تحققها أي جهة حكومية واحدة. وعلينا أن نسعى جميعاً للمضي قدماً بشكل جماعي. ويمثل النظام المتعدد الأطراف الساحة التي يمكننا أن نقوم فيها معاً بذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سيماس ماغالهايش على بيانه وعلى عباراته الرقيقة المؤيدة لعملنا هنا في مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة لأرافق السيد سيماس ماغالهايش إلى خارج القاعة.

عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة. وأدعو الآن زميلنا السفير روبرت وود، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح، لمخاطبة المؤتمر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أن أشكر الأمين العام على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح اليوم وأن أرحب بالوزراء والزعماء القادمين من العواصم الذين انضموا إلينا. فوجودهم يؤكد من جديد أن مؤتمر نزع السلاح يظل منتدى هاماً للتصدي لأكثر التحديات الأمنية التي تواجهنا إلحاحاً.

ويجب أن نواجه الواقع ونرى العالم كما هو لا كما نود أن يكون. ولقد قادت الولايات المتحدة، لعقود، العالم في جهود ترمي إلى الحد من دور الأسلحة النووية وخفض عددها. وقد خفّضنا مخزوننا النووي بأكثر من ٨٥ في المائة منذ أوج الحرب الباردة ولم ننشر أي قدرات نووية جديدة خلال العقد الماضيين. ومن دواعي الأسف أن دولاً أخرى فعلت العكس في غضون ذلك. فقد سعت بقوة إلى تحديث قواتها النووية القائمة، على النقيض من الولايات المتحدة. وزادت من مخزونها النووية. بل إنها طوّرت قدرات نووية جديدة ونشرت ميدانياً. والبيئة الحالية أكثر دينامية وتعقيداً وتهديداً من أي بيئة منذ نهاية الحرب الباردة. فهي تتسم بوجود قوى عظمى ودول مارقة تتحدى النظام الدولي بدرجة متزايدة. وهي تنتهك الحدود، وتزيد قدرتها على تهديد الولايات المتحدة وحلفائنا.

ولم يعد هناك خلاف في أن البيئة الأمنية قد تدهورت. فقد أوضحت الولايات المتحدة هذه التطورات بتفصيل كبير، وحددنا الدول المسؤولة عن ذلك في استراتيجيتنا للأمن الوطني، وفي استعراض وضعنا النووي، وفي هذه القاعة نفسها مؤخراً.

ومن المهم، في ضوء هذه التطورات، الإشارة إلى أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أدى الردع النووي دوراً حيوياً في ردع العدوان والحفاظ على السلام. فلقرون قبل عهد الردع النووي، كانت القاعدة السائدة هي اندلاع حروب دورية وكارثية بين القوى العظمى. وكانت هذه الحروب تُشن باستخدام أسلحة متزايدة التدمير باستمرار وألحقت خسائر بشرية تتزايد باستمرار. ومن الواضح أن الأسباب الأساسية لنزاع القوى العظمى لم تنته بعد ولا توجد حالياً الظروف التي قد تجعل من الممكن القضاء على الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

وتتخذ الولايات المتحدة، رداً على البيئة الأمنية المتدهورة، خطوات عديدة - مبيّنة في استعراض وضعنا النووي لعام ٢٠١٨ - لتعزيز الردع النووي والحفاظ على ترسانة آمنة ومأمونة وفعالة. وهذه الخطوات لا تحقّض بأي حال العتبة النووية للولايات المتحدة. فاستعراض الوضع النووي يوضح، بالأحرى، للخصوم أن الاستراتيجيات القائمة على التصعيد النووي المحدود ستفشل وتنطوي على خطر تكبّد تكاليف فادحة. ويرفع استعراض الوضع النووي، بتصحيحه هذا التصور الخاطئ المحتمل، العتبة ويقلل احتمالات استخدام الأسلحة النووية. وبتبنيها هي الحد من الخطر المتمثل في احتمال أن يسيء آخرون تقديرهم أو يقامروا بوجود ميزة ما لديهم يمكن استغلالها. ويتمثل الهدف في توضيح أنه ليس من مصلحة الآخرين استخدام الأسلحة النووية.

وأي توقع لإحراز تقدم على المدى القريب بشأن نزع السلاح النووي أمر غير واقعي في ضوء مجموعة التحديات التي وصفتها. ولئن كان الوقت الحالي ليس مناسباً لاتخاذ مبادرات جديدة جسورة بشأن نزع السلاح، ينبغي ألا يكون هناك أي شك في أن الولايات المتحدة ما برحت ملتزمة التزاماً راسخاً بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك المادة السادسة. ولا نزال ملتزمين أيضاً باتفاقات تحديد الأسلحة التي يمكن التحقق منها والقابلة للإنفاذ وتعزيز الأمن. وحتى في هذه الأوقات العصيبة، ستسعى الولايات المتحدة إلى وضع تدابير قد تكون فعالة في تهيئة الظروف لإجراء مفاوضات في المستقبل بشأن نزع السلاح النووي. فالقضاء التام على الأسلحة النووية ما فتى يمثل هدفاً طموحاً للولايات المتحدة.

ونهج الولايات المتحدة، كما هو مبين في استراتيجياتنا للأمن الوطني، هو نهج قائم على "الواقعية المبدئية". وتلك الواقعية تجربنا على الاعتراف بالتحديات التي نواجهها وعلى التصدي لها مباشرة. ويتطلب إحراز مزيد من التقدم بشأن نزع السلاح النووي وتعزيز نظام عدم الانتشار أن نحسن البيئة الأمنية الدولية. وهذا أمر لن يكون سهلاً، ولكن لا يوجد أي مسار آخر.

سيدتي الرئيسة، السادة الوزراء والزعماء، إنكم ستجدون، في التصدي للتحديات التي نواجهها، شريكاً في الولايات المتحدة. ونحن نتطلع إلى العمل معكم للمساعدة على تهيئة الظروف لإحراز مزيد من التقدم بشأن نزع السلاح النووي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير وود على بيانه وعلى دعمه لعملنا. وأدعو الآن زميلنا السفير أمانديب سينغ غيل، الممثل الدائم للهند لدى مؤتمر نزع السلاح، إلى إلقاء بيان.

السيد غيل (الهند) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سرور بلدي البالغ أن نراكم رئيسة لمؤتمر نزع السلاح. فالسويد والهند كانتا رفاق سلاح بشأن الكثير من قضايا نزع السلاح في الماضي ونحن نتعهد لكم بتقديم تعاوننا الكامل.

ومن دواعي السرور البالغ أيضاً رؤية الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، كما كان شرفاً الاستماع إلى كلمة الأمين العام في وقت سابق من اليوم.

أصحاب السعادة، الأصدقاء المقربون، إن وفد بلدي ما زال مقتنعاً بأن الحلول الدائمة لمشكلتنا المشتركة المتمثلتين في السلام والأمن لا يمكن التوصل إليها إلا من خلال تعددية الأطراف والتزام متواصل بالمثُل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وما برح للأمم المتحدة دور محوري والمسؤولية الأساسية عن دفع نزع السلاح المتعدد الأطراف. ونحن نرحب، في هذا الصدد، باعتزام الأمين العام للأمم المتحدة وضع مبادرة جديدة لإعادة دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح ولصوغ زخم جديد لنزع السلاح النووي.

لقد تعرضت آلية نزع السلاح التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى بشأن نزع السلاح لانتقاد في السنوات الأخيرة لعدم تحقيقها نتائج موضوعية. غير أن التطورات التي حدثت في العام الماضي أبرزت استمرار أهمية هذه الآلية، لا سيما الثلاثي المتمثل في اللجنة الأولى، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح. ولو نظرنا إلى الوراء لنرى ما تحقق منذ نيسان/أبريل من العام الماضي، للاحظنا وجود اتجاه معين، ووجود تراكم معين من التطورات الإيجابية، سواء كانت أول اعتماد لنتيجة موضوعية بتوافق الآراء في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في العام الماضي بعد انقطاع دام ١٨ عاماً، أو النتيجة التي تحققت بتوافق الآراء في اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي أو، في الواقع، الاتفاق على جدول الأعمال لدورة استثنائية رابعة بشأن نزع السلاح. ولذا فإن التيار الذي كان سائداً يتراجع وتتمثل مسؤوليتنا في أن نُمسك معاً بزمام الأمور. فمؤتمر نزع السلاح، على الرغم من الصعوبات الحالية، لا يزال - بالمعنى التاريخي لهيئة تفاوضية بشأن نزع السلاح ذات عضوية محدودة - مؤسسة فريدة. فهو يضم في مساواة ومسؤولية كاملتين جميع الدول الهامة عسكرياً، لا سيما جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية. ولديه ما يلزم من ولاية وعضوية وقواعد للشروع في إجراء مفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانوناً ذات انطباق عالمي ويمكن أن تعزز السلام والأمن الدوليين.

ويسر وفد بلدي بوجه خاص القرار الذي اعتمد في ١٦ شباط/فبراير، تحت رئاسة سفير سري لانكا رافايناتا آرياسينها القديرة، ويقضي بدفع العمل الموضوعي للمؤتمر. وقد يبدو خطوة متواضعة في ضوء التاريخ الأخير، وقد تُخرج النزعة الإقصائية الأمنية ونقص الثقة عن مساره. ومع ذلك، فإننا نستطيع، إذا شاركنا جميعاً بحُسن نية في كل هيئة فرعية منشأة بموجب القرار، أن نفني بالولاية الثلاثية الممنوحة لكل هيئة من تلك الهيئات، وهي التوصل إلى تفاهم بشأن المجالات المشتركة؛ وتعميق المناقشات الفنية، بما في ذلك من خلال مشاركة خبراء فنيين، وتوسيع نطاق مجالات الاتفاق بذلك؛ فضلاً عن النظر في تدابير فعالة، من بينها صكوك قانونية من أجل إجراء مفاوضات بشأنها. ونحن نأمل أن يبدأ المؤتمر المفاوضات بشأن صك واحد أو أكثر من الصكوك الملزمة قانوناً إما بالبناء على هذا القرار أو من خلال برنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية واحدة أو أكثر.

وهناك فرص أخرى متاحة هذا العام لدفع نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين من جميع جوانبهما، فضلاً عن بنود أخرى ملحة مدرجة على جدول أعمال الأمن الدولي. فثمة مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي سيعقد في نيويورك من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو بناء على مبادرة من حركة عدم الانحياز. ونحن نأمل أن نتمكن من استخدام هذا المنبر لإعادة بناء الثقة بين جميع الدول وإيجاد أرضية مشتركة بشأن هدف إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وما فتئت الهند، من جانبها، ملتزمة بنزع السلاح النووي العالمي غير التمييزي والقابل للتحقق. ونحن نؤيد المقترح الداعي إلى التفاوض على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح. ونؤيد، بدون الإخلال بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، بدء المفاوضات فوراً في المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وسندعم أيضاً التدابير الرامية إلى الحد من بروز الأسلحة النووية في السياسات والمذاهب الأمنية، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير من قبيل إلغاء حالة الاستنفار وإبرام اتفاق عالمي بشأن عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية.

وسيجتمع هذا العام فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفريقان جديداً من الخبراء الحكوميين - أحدهما معني بالتحقق من نزع السلاح النووي والآخر معني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهذه المسائل جميعها من بين بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح الرئيسية التي ستنتظر فيها الهيئات الفرعية المنشأة بموجب القرار الأخير. ومن المهم لجميع خيوط العمل الموضوعي هذه معاً في كلٍ متسق.

ويمثل هذا العام فرصة هامة أيضاً لاستعراض تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة تقتل على نطاق جماعي. وما زال يجري تداولها في الأسواق الموازية ويستخدمها الإرهابيون والمجرمون الدوليون لإشاعة الفوضى. ونحن نتوقع إحراز تقدم كبير بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحت رئاسة فرنسا القديرة.

ويسرّ وفد بلدي أن هناك فرصة متاحة الآن لمعالجة المسائل المستجدة في إطار هيئة فرعية رسمية تابعة لمؤتمر نزع السلاح. ونحن نرحب باهتمام الأمين العام للأمم المتحدة بالتكنولوجيات الجديدة وأثرها على المناقشات الدولية بشأن الأمن ونزع السلاح. وكان من دواعي سرور وفد بلدي أن يرعى مبادرة جديدة في الدورة الأخيرة للجمعية العامة، ويمثل القرار ٢٨/٧٢ بشأن دور العلم والتكنولوجيا فرصة للدول الأعضاء للإسهام بأرائها بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. ونأمل أن تساعد هذه الآراء الأمين العام على إعداد تقرير شامل بشأن المسألة في الدورة القادمة للجمعية العامة.

ويسرنا أيضاً أن مسائل العلم والتكنولوجيا سيجري تناولها في المجموعة الأولى من اجتماعات الخبراء في إطار برنامج ما بين الدورات الجديد الذي اعتمدته آخر اجتماع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتتيح اجتماعات هذا العام فرصة، وأقتبس هنا، "لأن نكون مبدعين بحصافة في إيجاد سُبل لتعزيز هذا الإطار الدولي الهام". وقد أبلغنا بذلك مؤخراً رئيسنا في اجتماع عام ٢٠١٨ من خلال رسالته، التي تبدأ، بمعنى ما، الأعمال التحضيرية الموضوعية للاجتماعات التي ستُعقد في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

كذلك، ستظل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة تبني على النتيجة التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ونحن نتوقع أن تجري المناقشة ذات الصلة في مؤتمر نزع السلاح بدون إخلال بالعمل الجاري في إطار الاتفاقية بشأن مسألة نظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وختاماً، سيدتي الرئيسة، هذه لحظة هامة. فنحن نستطيع، إذا واصلنا التركيز على المضمون، وإظهار المرونة اللازمة، والعمل معاً باستخدام الأدوات الموجودة تحت تصرفنا، تنشيط آلية نزع السلاح ودفع أمننا الجماعي. وليس أمامنا من بديل، في عالم مترابط ومتعدد الأقطاب، سوى تعزيز المثل الأعلى المتعدد الأطراف ومؤسساته، بما في ذلك هذه الهيئة الموقرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير سينغ غيل على بيانه وعلى كلمته الرقيقة المؤيدة للرئاسة. وأدعو الآن زميلنا، السفير فوكونغ، الممثل الدائم للصين لدى مؤتمر نزع السلاح، إلى أخذ الكلمة.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، فلتسمحوا لي أولاً أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن نتعهد بتقديم دعمنا الكامل لكم، وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بوجود وبيانات الأمين العام غوتيريش والضيوف الموقرين الآخرين وأن أحيي ذلك الوجود وتلك البيانات.

إن الذكرى السنوية الأربعين للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح تحل هذا العام. ويعكس وجود الأمين العام غوتيريش في مؤتمر نزع السلاح في هذه اللحظة التاريخية الخاصة الأهمية الكبيرة التي يوليها لقضايا نزع السلاح وتأييده الوطيد لعمل المؤتمر. وقد كان الأمين العام، منذ العام الماضي، يدفع عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة وأجرى مشاورات واسعة لوضع جدول أعماله لنزع السلاح. وتقدر الصين هذه الجهود. ونحن نأمل أن يسهم جدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح، تماشياً مع مقتضيات العصر، في التوصل إلى تفاهم مشترك بين جميع الأطراف وضخ قوة جديدة في عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي، كما أننا مقتنعون بذلك.

سيدتي الرئيسة، إن لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ارتباطاً وثيقاً بالسلام والأمن الدوليين ويعزز كل منهما الآخر. والعلاقات الدولية متوترة في الوقت الحاضر، مع وجود نزاعات إقليمية متعاقبة وانتشار الإرهاب، وازدياد الحالة الأمنية الدولية قتامة وتعقيداً. وفي الوقت نفسه، يتزايد بروز أثر التطور العلمي والتكنولوجي على الأمن الدولي. وتمثل المعالجة الصحيحة للمشاكل القديمة والتحديات الجديدة في ميدان تحديد الأسلحة وعدم الانتشار من أجل زيادة الأمن العام لجميع البلدان مهمة مشتركة للمجتمع الدولي.

ونحن نرى أن من الضروري تركيز عملنا على المجالات التالية.

أولاً، الانطلاق من الواقع ودفع نزع السلاح النووي باطراد. وقد أيدت الصين دوماً الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها تماماً. وأوفينا دوماً بالتزامنا بألا نبدأ باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت من الأوقات وتحت أي ظرف من الظروف وبعدم استخدام الأسلحة النووية غير المشروط ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية ومناطق خالية من الأسلحة النووية.

ونحن نرى أن الحد من دور الأسلحة النووية في مذاهب الأمن الوطني والتخلي عن سياسة الردع النووي المستندة إلى المبادأة باستخدام الأسلحة النووية يشكل أكثر تدابير نزع السلاح النووي اتساماً بالطابع العملي وبالجدوى حالياً.

وينبغي أن يمثل التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية وإبرامه أولوية نزع السلاح النووي. وينبغي أن تمضي المداولات والمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي خطوة خطوة في ظل إطار الآليات الأصلية ذات الحجية القائمة وفقاً لمبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وتقوّض معاهدة حظر الأسلحة النووية حجية وفعالية النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية المستند إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تشكل قانوناً دولياً عريضاً جديداً، وليس لها طابع الإلزام بالنسبة للبلدان التي لم تنضم إليها.

ثانياً، ينبغي أن نواكب العصر ونعالج التحديات المرتبطة بالتطور العلمي والتكنولوجي معالجة سليمة. ففي الوقت الحاضر، يتسارع التطور العلمي والتكنولوجي وهو أمر، مع تيسيره تطور جميع البلدان اقتصادياً واجتماعياً، يجلب مخاطر وتحديات كثيرة. فالتطور العلمي

والتكنولوجي في مجالات من قبيل الفضاء الخارجي، والإنترنت، والذكاء الاصطناعي، وعلم الأحياء، وعلم الكيمياء سيجلب أوجه عدم يقين كبيرة للتوازن والاستقرار الاستراتيجيين الدوليين وأيضاً للجهود الدولي الذي يرمي إلى مكافحة الإرهاب. كما أن القواعد الدولية ذات الصلة غير مواكبة أو من الواضح أنها لا وجود لها. ولما كانت الوقاية خير من العلاج، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يكتف الدبلوماسية الوقائية لمواجهة على نحو فعال التحديات التي يمثلها التطور العلمي والتكنولوجي.

وأملنا هو أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من البدء في أقرب وقت ممكن في التفاوض على صك ملزم قانوناً يستند إلى مشروع معاهدة منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي الذي اقترحه روسيا والصين معاً.

ثالثاً، ينبغي أن نتمسك بمبدأ الشمول وتحسين النظام الدولي لعدم الانتشار. فقد مارست بلدان معينة، على مر السنين، النزعة الانفرادية وتقيدت بمعايير مزدوجة في ميدان عدم الانتشار؛ وذلك أمر يقوّض على نحو خطير حجية النظام الدولي لعدم الانتشار ويؤدي، في الوقت ذاته، إلى زيادة صعوبة حل مشاكل عدم الانتشار الإقليمية. وبعد أكثر من ٢٠ عاماً على انتهاء الحرب الباردة، لا يزال نظام مراقبة الصادرات لأغراض عدم الانتشار الدولي تسيطر عليه مجموعة صغيرة حصرية وتمييزية. وهذه الممارسة المتمثلة في استبعاد غالبية البلدان لا تخل بحق جميع البلدان في الاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا فحسب بل يصعب أيضاً أن تضمن فعالية نظام عدم الانتشار واستدامته. ومع تسارع التطور العلمي والتكنولوجي وتزايد التهديد من كيانات من غير الدول سيتعذر استمرار هذه الممارسة أكثر فأكثر. وفي ظل الوضع الجديد، ينبغي أن يشكل إنشاء نظام متعدد الأطراف لمراقبة الصادرات تشارك فيه جميع البلدان مشاركة متساوية وعامة اتجاهاً لجهود المجتمع الدولي.

رابعاً، يجب الجمع ما بين الاستمرارية والابتكار وتنشيط آليات نزع السلاح. فالحفاظ على الآليات المتعددة الأطراف لنزع السلاح من قبيل مؤتمر نزع السلاح يمثل مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. كما أن مبدأ توافق الآراء يمثل ضماناً لكل من الأمن غير المنقوص لجميع البلدان وإبرام معاهدات دولية مقبولة لجميع الأطراف، ويجب التمسك بذلك المبدأ. أما الاندفاع إلى تحقيق نتائج سريعة أو بدء منتديات جديدة فهو سيؤجل فحسب إحساساً زائفاً بالازدهار ويؤدي إلى تفاقم انقسام المجتمع الدولي ولا يحل أي مشاكل حقيقية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أيضاً لمؤتمر نزع السلاح أن يتقيد بمتطلبات التطور العلمي والحوكمة العالمية، ويقوم بتحديث بنود جدول أعماله، وتمكين مزيد من البلدان من المشاركة في عمله، وزيادة طابعه العالمي وشموله باستمرار من أجل ضخ دينامية جديدة في عمله.

وستتبع الصين بثبات طريق التنمية السلمية وتعزز بقوة التطوير الصحي للجهود الدولية المبذولة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار لكي تقدم مساهمتها الواجبة في إقامة عالم يتمتع بأمن شامل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير فو كونغ على بيانه وعلى تأييده لعملنا هنا في مؤتمر نزع السلاح. وقبل أن أعطي الكلمة للسيدة أليس غيتون، الممثلة الدائمة لفرنسا لدى مؤتمر نزع السلاح، سأعلق الجلسة لبضع دقائق إلى أن يعود المترجمون الشفويون في الساعة الخامسة بعد الظهر.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة. وأعطي الكلمة الآن لزميلتنا السفيرة أليس غيتون، الممثلة الدائمة لفرنسا لدى مؤتمر نزع السلاح.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): شكراً لكم، سيدتي الرئيسة، وأشكركم على هذه المهلة، التي تتيح لفرنسا التعبير عن نفسها بلغتها. فهذا، في إطار الأمم المتحدة، أمر يتسم بأهمية حيوية بالنسبة لنا. وأود في البداية أن أعرب عن تهنئي الصادقة لكم على توليكم رئاسة المؤتمر وأن أتمنى لكم كل النجاح. وبوسعكم الاعتماد على دعم بلدي الكامل في اضطلاعكم بولايتكم.

وأود أيضاً أن أقول، من خلالكم، سيدتي الرئيسة، ومن خلال الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، التي أرحب بها ترحيباً حاراً، كيف كان وجود الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، بيننا بعد ظهر اليوم أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لنا. وقد كان بيانه تذكرة قوية جاءت في حينها تماماً بمسؤوليتنا الجماعية في السعي إلى جدول أعمال عالمي متعدد الأطراف لنزع السلاح يضمنا جميعاً ويساهم بفعالية في منع التوتر وتعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وتشاطر فرنسا بالكامل رأي الأمين العام الذي مفاده أن البيئة الأمنية العالمية قد تدهورت عموماً وأن ثمة حاجة ماسة لأن نصعد جهودنا للتصدي لهذا التدهور. ويمكن ويجب أن تساهم تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في بلوغ هذه الأهداف، ما دامت مترسخة بثبات في حقائق السياق الاستراتيجي والأمني. فنزع السلاح، كما هو الحال في مجالات أخرى، لا يمكن فرضه بل يجب بناؤه بصبر ومثابرة وتصور واقعي. ويجب، لتحقيق هذا الهدف، أن نعيد إقامة حوار بناء متعدد الأطراف، وهو، للأسف، ما أغفلناه نوعاً ما بمرور الوقت. ويجب أن يستند هذا الحوار إلى احترام المصالح الأمنية المحددة لكل بلد ومنطقة، مع مراعاة تنوعها الشديد وتعقيدها المتزايد. فالأمن الجماعي لا يمكن بناؤه إلا على أساس الفهم والثقة المتبادلين، اللذين تغذيهما، بدورهما، رغبة في الحوار والتعاون. وتتعلق المسألة أيضاً بالوفاء بالتزامنا الجماعي بتعددية الأطراف والحفاظ على معايير عدم الانتشار. وكما أوضح السيد إيمانويل ماكرون، بصفته رئيس الجمهورية الفرنسية، في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، لا شيء أكثر فعالية من تعددية الأطراف في عالم اليوم. ولأن أكبر التحديات التي نواجهها - وهي انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والاحترار العالمي، والهجرة، والتباين في التنمية، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان - عالمية، فإنها يجب التصدي لها باستجابات عالمية في إطار متعدد الأطراف. وبناءً على ذلك، من الضروري توطيد هيكل القانون الدولي وحجّة معايير عدم الانتشار القائمة ومصادقيتها. فالיום، أكثر من أي وقت مضى، تتعرض نظم عدم الانتشار التي يقوم عليها أمننا الجماعي، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، لضغط شديد أو حتى يجري تقويضها بدرجة خطيرة. ويجب على المجتمع الدولي أن يستعرض التهديدات العاجلة والخطيرة التي تمثلها الأزمات المتعلقة بالانتشار وأن يتصدى لها بأقصى درجة من الثبات: لإعادة تأكيد حرمة قاعدة عدم الانتشار، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات المحتملة، يجب أن تمثل أولوية للجميع. وهذان هما الهدفان اللذان يواصل بلدي السعي إلى تحقيقهما، على أرض الواقع وفي المنتديات المتعددة الأطراف، بما فيها مجلس الأمن، على السواء. وأخيراً، يجب أن يقال إن احترام قاعدة توافق الآراء أمر أساسي لضمان الدخول في التزامات وتنفيذها وإحراز تقدم صوب تحقيق عالمية القرارات المتخذة.

وكما قلت في ملاحظاتي الاستهلاكية، تتسم البيئة الاستراتيجية التي نعمل فيها بتزايد عدم الاستقرار وعدم إمكانية التنبؤ. ولكن ما معنى هذا؟ إن الحل، في سياق صعب من هذا القبيل، ليس الانغلاق على الذات، أو عدم القيام بشيء فحسب، مهما كان إغراء ذلك. فمن الضروري، على العكس من ذلك، بذل جهود جديدة للتواصل، والتعاون، وتخفيف التوترات، وتيسير إحراز تقدم من خلال زيادة الثقة والشفافية. وستواصل فرنسا، استناداً إلى هذه الأسس الملموسة والعملية، أداء دور نشط في حل الأزمات، وتعزيز الأمن الدولي، وإحراز تقدم تدريجي وواقعي في جميع مجالات نزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة. وفي ذلك الصدد، تظل فرنسا ملتزمة بالسعي إلى تحقيق هدف عالم خالٍ من الأسلحة النووية، عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك. كما تظل فرنسا ملتزمة بتنفيذ نهج تدريجي وواقعي لإزاء نزع السلاح النووي، تشمل خطواته المقبلة المنطقية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية.

وبوسعكم أيضاً الاعتماد على التزام بلدي الراسخ باتخاذ خطوات حازمة صوب نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح، مثلما ذكر الأمين العام، لا سيما في ميدان الأسلحة التقليدية. فكل يوم، يتزايد أكثر فأكثر ضحايا الاتجار غير المشروع بالأسلحة والأجهزة المتفجرة المرتجلة، بما في ذلك في صفوف المدنيين. وهذه الأسلحة، سواء كانت في أيدي جهات تابعة للدولة أو من غيرها، تؤجج الإرهاب وتمثل حالياً التهديد الرئيسي لأمن المجتمعات وازدهارها في كل قارة. وفي ذلك الصدد، تعزم فرنسا تماماً أن تتولى مسؤولياتها كرئيسة للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة. ومن الواضح أن الشيء نفسه ينطبق على الولايات التي يتشرف بلدي بتنفيذها في عام ٢٠١٨ في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة تجارة الأسلحة. وتمثل هذه الالتزامات المختلفة جزءاً من الإطار الأوسع الذي تتفاعل فيه فرنسا مع بقية العالم، عاملة من منطلق تصميم حازم على تعزيز السلام والأمن الدوليين وحمايتهما بحيث نتمكن معاً - وهذا هو معنى تعددية الأطراف - من بناء عالم أكثر أماناً للجميع. وهذه مصلحة مفهومة جيداً وجماعية وتمثل، في الوقت ذاته، مسؤولية مشتركة يجب على كل منا أن يفي بها.

وتبين القرارات المشجعة المتخذة مؤخراً في إطار المؤتمر وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة إمكانية إحراز تقدم تدريجي، يمكن منتهديات نزع السلاح التابعة لنا من أن تستأنف، مثلما ينبغي لها، العمل الجوهري والفعال. ويمكنكم، في هذا الصدد أيضاً، الاعتماد على التزام فرنسا بالمضي قدماً التزاماً كاملاً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفيرة غيتون على بيانها وعلى تأييدها. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ يبدو أن لا أحد يرغب في ذلك. وهذا، من ثم، يختتم عملنا لفترة ما بعد ظهر اليوم. وستعقد الجلسة القادمة لمؤتمر نزع السلاح غداً في الموعد المحدد لها، أي الساعة العاشرة صباحاً، عندما سنستمع إلى كلمات من إسبانيا، وجمهورية كوريا، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وفنزويلا، وكندا، ومصر أثناء الجلسة الصباحية. وستوافيكم بقائمة المتكلمين في جلسة بعد الظهر.

مُرفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.